تعد السياحة واحدة من القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة اقتصاديا ذات مصادر الدخل المتعددة أم الدول النامية التي تسعى لتعزيز مصادر دخلها بتنشيط ودعم قطاع السياحة فيها ليكون قطاعا فاعلاً ورائدا في إحداث التنمية والتطوير ودعم الاقتصاد الوطني ، بخاصة أن اغلب دول العالم أصبحت تنظر إلى القطاع السياحي كقطاع رئيسي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الرئيسة الأخرى وتتطلع إلى أن تتخذه كركيزة لمواردها وتضعه على رأس أولوياتها وتعلق عليه آمالا عديدة في تنويع مصادر دخلها وتوفير فرص العمالة لمواطنيها .

 وتتضح الأهمية الاقتصادية للسياحة بكونها صناعة حيوية كثيفة العمل و نشاطاً خدمياً ينتمي إلى قطاع الخدمات تمتاز بالقدرة الفائقة على بعث سلسلة من النشاطات الإنتاجية والاستثمارية إلى كافة القطاعات الاقتصادية ولها القدرة على أن تدر مصادر للدخل تبعث على نمو ورواج العشرات من الصناعات والخدمات المغذية والمكملة للنشاط السياحي لتشابكها الكثيف مع القطاعات الاقتصادية الرئيسة والثانوية الأخرى التي تسهم في تصنيع المنتوج السياحي. ويعزى ذلك بسبب امتداد آثار الطلب السياحي على المنتج السياحي مما يدل على الأهمية الكبيرة للسياحة وفاعلية النشاط السياحي على الاقتصاد الوطني حيث تعد صناعة السياحة من الصناعات التي تكون على تماس مباشر مع المستهلك (السائح) بمعنى يكون الطلب السياحي طلباً استهلاكياً فاعلاً تمتد آثاره لتحريك الطلب على الصناعات الأخرى في حال إن كانت القطاعات الاقتصادية الأخرى متطورة ومتمكنة بمد قطاع السياحة بمستلزمات الإنتاج حتى يتم التفاعل بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى. وبهذا الخصوص فقد أثبتت الدراسة التي قامت بها جامعة ميسوري الأمريكية إلى أن مجموع ما أنفقه السياح الأمريكان والأجانب في ولاية ميسوري الأمريكية بلغ عام 1967 (546) مليون دولار توزعت على بعض فروع الاقتصاد الوطني (الصناعة والتجارة والزراعة والبناء والنقل والخدمات) ومن ثم أعيد توزيع هذا الإنفاق السياحي مرة ثانية لشراء المستلزمات الإنتاجية وأكدت الدراسة أن أكثر من 140 قطاعاً فرعياً يتشابك مع القطاع السياحي مما يؤكد قدرة القطاع السياحي على بعث سلسلة من النشاطات الاقتصادية والإنتاجية في الاقتصاد وان الطلب السياحي هو طلبٌ فاعلٌ وليس طلبا مشتقاً. (1)